- **الأستاذ:** تومي ميلود
- **الوظيفة:** أستاذ جامعي
- **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي
- **المؤسسة:** جامعة محمد خيضر –بسكرة–
- **البريد الإلكتروني:** miloutoumi@yahoo.fr

- **الأستاذ:** بن فرحات عبد المنعم
- **الوظيفة:** أستاذ جامعي
- **الرتبة:** أستاذ مساعد (أ)
- **المؤسسة:** جامعة محمد خيضر –بسكرة–
- **البريد الإلكتروني:** a.mounaim3@yahoo.fr

محور المداخلة:

المحور الأول: الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائـــر

عنوان المداخلة:

إمكانيات ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائـــــر

- منطقة بسكرة نموذجـــا-

الملخص:

تعاظمت أهمية السياحة في السنوات الأخيرة بالنظر لما تمثله من مورد اقتصادي يضاهي أحيانا النشاطات الاقتصادية التقليدية، فضلا عن ميزة تكلفته الايكولوجية المتدنية.

ونظرا لأهمية هذا القطاع وسعيا للمحافظة على ديمومة هذا المورد الاقتصادي، برز الاهتمام بمفهوم التنمية السياحية المستدامة التي تقوم في فلسفتها الأساسية على استفادة الأجيال الحالية وضمان حق الأجيال القادمة.

وقد اهتمت السلطات الجزائرية بهذا القطاع خلال السنوات القليلة الفارطة ضمن استراتيجية هادفة لتنويع المدخلات الاقتصادية للبلاد بعيدا عن الريع البترولي.

إشكالية البحث:

ورغم ما تتمتع به الجزائر من مقدرات طبيعية وجغرافية وثقافية... أضف إلى ذلك الجهود المبذولة في هذا الإطار، إلا أن معدلات نماء القطاع السياحي في البلاد ما تزال دون المستوى المرغوب الذي يجعله مقدمة لتنويع الاقتصاد الجزائري مستقبلا ومنه يطرح **السؤال التالي**: ما هي الإمكانيات السياحية للجزائر وكيف يتم تسييرها ضمن مقاربة تنمية مستدامة؟

منهجية البحث:

لإدراك كيفية تسيير هذه الإمكانيات، ومن خلال منهج دراسة حالة كانت هذه المداخلة كتحليل للإمكانيات السياحة لمنطقة بسكرة باعتبارها نموذجا عن أحد أقطاب الجنوب الجزائري ومحاولة إيجاد تصور لتثمينها وفق مقاربة تنموية تحقق الاستدامة ضمن أبعادها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وما التوصل إليه أن المنطقة تتمتع بتنوع بيئي، ثقافي واجتماعي هام، يستدعي تثمينه سياحيا ضرورة توعية مختلف الفاعلين بمدول التنمية السياحية المستدامة ومراعاتها عند اعتماد أي عملية تنموية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية، التنمية السياحية المستدامة، منطقة بسكرة

Le résumé :

Le tourisme a pris une grande importance dans les dernières années en raison de ce qu'il présente comme source économique qui dépasse parfois les autres activités économiques traditionnelles, ainsi que son avantage de son coût écologique très bas.

Vu l'importance de ce secteur en raison de garder la durabilité de ce source économique ; l'intention par le concept du développement touristique durable a émergé. Ce concept repose essentiellement sur la philosophie de préserver les droits des futurs générations.

Les autorités algériennes ont mis l'accent sur ce secteur au cours de dernières années dans une stratégie vise à diversifier les sources économiques loin de la rente pétrolière.

La problématique :

Malgré les potentialités naturelles, géographiques, culturelles que l'Algérie les possède, les indicateurs de développement en matière de tourisme restent sous le niveau souhaité qui peut être comme un début de diversification de l'économie algérienne en futur.

Cela nous conduit à poser **la question suivante** : quelles sont les potentialités touristiques en Algérie et comment on doit les gérer dans une approche de développement durable ?

La méthodologie de la recherche :

Comme un essai de donner une idée pour gérer ces potentialités, et à travers la méthode d'étude de cas, cette intervention sert d'analyser les potentialités touristiques de la zone de Biskra comme un modèle de l'un des pôles du sud algérien afin de les valoriser dans une approche de développement réalise la durabilité dans ces trois dimensions : économiques, sociales et culturelles.

Le résultat atteint, c'est que cette zone dispose d'une diversité environnementale, culturelle et sociale importante et sa valorisation en profit du tourisme nécessite la sensibilisation des différents acteurs par le concept de développement touristique durable et le prend en considération lors l'adoption dans n'importe quelle opération de développement.

Les mots clés : le développement touristique, le développement touristique durable, la zone de Biskra

مقدمة:

تعاظمت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام يضاهي واردات النشاطات الاقتصادية التقليدية، بل إن مداخيل الأنشطة السياحية أصبحت تمثل المورد الرئيسي لعدد من الدول كمصر وتونس وسنغافورة على سبيل المثال.

ولم يعد النشاط السياحي مقتصرا على فكرة الترفيه التي كانت سائدة في العهود الماضية، بل إن الدوافع والمداخل فيه تعددت من سياحة ترفيهية، علمية ودينية ... وهو ما كان دافعا للاتجاه نحو تنمية هذا المجال والاهتمام بالمحافظة على مقدراته، بما يحفظ استمرارية هذا المورد وديمومته.

وخوفا من استنزاف الموارد الطبيعية للمجتمعات، فقد تبلورت في السنوات الأخيرة مفاهيم التنمية المستدامة التي تكرس فلسفة رئيسية وهي استفادة الأجيال الحالية مع عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وقد كان النشاط السياحي من ضمن القطاعات التي تم الاعتناء بها ضمن هذه الرؤية الهادفة لتحقيق تنمية مستديمة تحقق التوازن بين عناصر البيئة، المجتمع والاقتصاد، وذلك بالنظر لما يمكن يمكن أن يصحب هذا النشاط من آثار على الحالة البيئية والتركيبة الثقافية للمجتمعات.

وأمام حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا مع تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرا، فقد اهتمت السلطات الجزائرية بهذا القطاع من خلال عدة مشاريع ومخططات ساعية للنهوض به.

ورغم ما تتمتع به الجزائر من مقدرات طبيعية وجغرافية وثقافية... أضف إلى ذلك الجهود المبذولة في هذا الإطار، إلا أن معدلات نماء القطاع السياحي في البلاد ما تزال دون المستوى المرغوب الذي يجعله مقدمة لتنويع الاقتصاد الجزائري مستقبلا وهو ما يدفع نحو البحث أكثر في تشخيص وفهم وإدراك كيفية تسيير هذه الإمكانيات.

وفي هذا السياق تأتي مداخلتنا هذه كمحاولة تشخيص الإمكانيات السياحية لمنطقة بسكرة كأحد أقطاب القطاع السياحي في منطقة الجنوب الجزائري، وكيفية تثمينها ضمن مقاربةى تنموية مستديمة.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولا– التنمية السياحية المستدامة

ثانيا– المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر

ثالثا– تشخيص الإمكانيات السياحية في ولاية بسكرة

رابعا– كيفية تثمين الإمكانيات السياحية لولاية بسكرة وفقا لمقاربة التنمية المستدامة

أولا– التنمية السياحية المستدامة

1–مفهوم التنمية المستدامة وإطارها القانوني في الجزائر:

1–1– مفهوم التنمية المستدامة:تعرف التنمية على أنها "عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية، معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومي وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة، الأمر الذي يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في إعادة بناء كاملة"[1].

تقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل ، وقد برز هذا المفهوم تحديداً عام 1987 بواسطة اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية، وقُصد به التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر من غير أن تُعرِّض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر[2]. أدى هذا إلى وجود ارتباط قوي متبادل بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة وإدخال مسألة البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في صُلب استراتيجية التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة لصالح الأجيال المقبلة. بل أصبحت الحماية البيئية والتنمية المستدامة من أكبر تحديات القرن الحالي وأصبح مثلث التنمية بشكل عام يقوم على محاور أساسية ثلاثة:

–التنمية الاجتماعية

–التنمية الاقتصادية

–الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة

فالتنمية المستدامة هي إذن حيز التقاء المحاور الثلاث السابق ذكرها والتي يمكن تجسيدها في المخطط التالي (الشكل رقم 1):

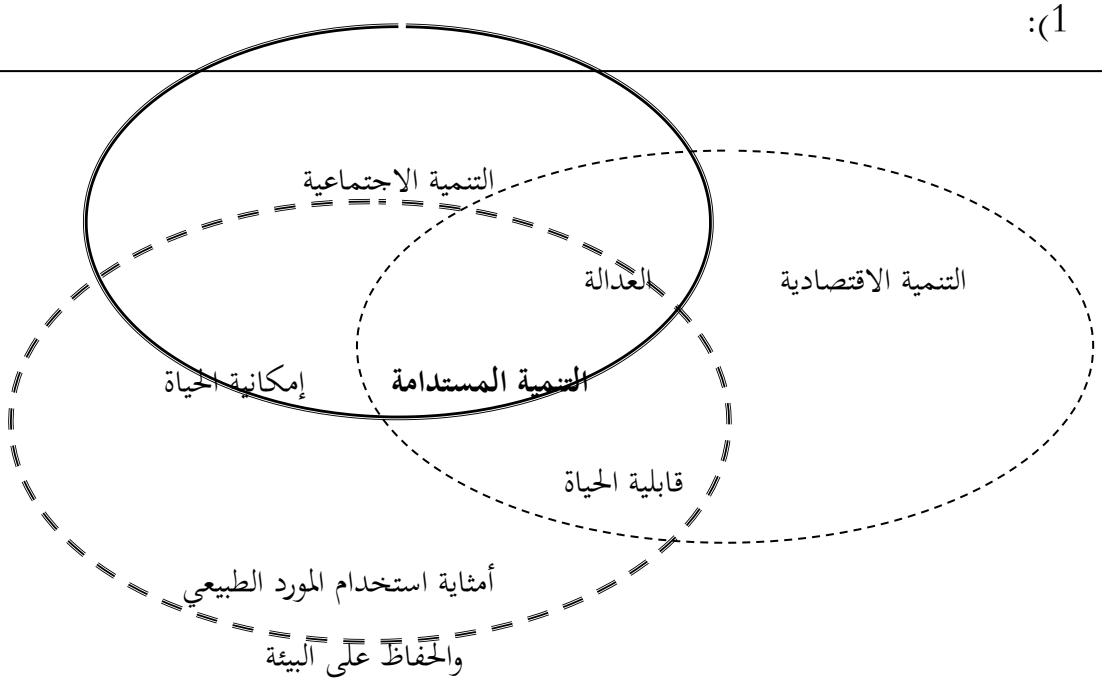

المصدر: historique du développement durable, sommet mondiale de développement durable, Johannesburg, 2002,p2

2-1-الإطار القانوني للتنمية المستدامة في الجزائر: برز الاهتمام بالتنمية المستدامة في الجزائر من خلال الخطابات السياسية المختلفة للسلطة التنفيذية، ابتدأت بالمشاركة في مؤتمرات عدة تتناول هذه المقاربة التنموية، وتوجت بعد ذلك من خلال إصدار تشريع خاص تمثل في القانون 01-20 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[3].

وقد تم إبراز مفهوم التنمية المستدامة في القانون المذكور آنفا من خلال الإشارة إلى الأهداف التي تتوخاها الدولة في هذه العملية التنموية؛ حيث جاء في المادة الرابعة (04) منه أن: « السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية **منسجمة** على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي. كما تهدف إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل،
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين،
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل ةالحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب،
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرارها سكانها،
- إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى،
- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها،
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية،
- الحماية والتثمين ةوالتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية **وحفظها للأجيال القادمة**.»[4]

2- التنمية السياحية المستدامة: المفهوم، المتغيرات والأهداف

2-1-التنمية السياحية: يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي. وهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها ومتداخلة بعضها مع البعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية في إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية[5] وتحقيق التوسع في المرونة الواجب توافرها في تظافر القطاعات الإنتاجية المختلفة[6].

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية والتدفق والحركة السياحية وتأثيراتها المختلفة[7].

2-2-التنمية السياحية المستدامة: هي "عملية إشباع حاجات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة"[8].

2-3-أهداف التنمية السياحية: تتعدد أهداف التنمية السياحية وتتنوع من دولة لأخرى، إلا أنه بشكل عام يمكن القول أن هذه الأهداف يجب أن تكون واقعية وقابلة للتنفيذ ومتناسبة مع الإمكانات للسياحة للدولة المعنية.

وتأتي في مقدمة أهداف التنمية السياحية[9]:

- ✓ تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة،
- ✓ تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى،
- ✓ تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية لهذه النواحي،
- ✓ المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الإهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها من المدن والأماكن المختلفة.

وتترتب على التنمية السياحية العديد من النتائج، من أهمها[10]:

- ✓ تحقيق الرضا النفسي لمستخدمي التسهيلات السياحية ومستهلكي الخدمات السياحية وإشباع رغباتهم،
- ✓ حماية البيئة والموارد السياحية الطبيعية والحضارية والمصنوعة،
- ✓ المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي،
- ✓ رفع مستوى الصحة النفسية للشعب،
- ✓ رفع مستوى القيم الاجتماعية والحضارية للشعب وطريقة معيشته،

2-4-المتغيرات الرئيسية في تحديد التنمية السياحية: ثمة عناصر متعددة تمثل تفاعلات قائمة يجب دراستها دراسة كافية قبل البدء في التخطيط وهي[11]:

2-4-1-مجموعة المتغيرات السائدة في السوق: وهي عناصر تضم المناخ، العادات ونظام القيم السائد في المجتمع المصدر للسائحين، وشرائح الدخول الفردية والعائلية مع عادات الادخار والجوانب التعليمية والثقافية ...

2-4-2-مجموعة المتغيرات المتعلقة بالدولة المضيفة أو دولة المقصد: فكل دولة تستهدف التنمية السياحية يجب أن يكون لديها خصائص تخدم التوسع المنشود في حركة السياحة الدولية إليها وهذه الخصائص من أنواع ثلاثة وهي:

- ➢ عناصر الجذب الطبيعية والمصنوعة "مركب الجذب"
- ➢ التسهيلات وأنواع الخدمات المتاحة "مركب الخدمات"
- ➢ طرق الوصول لدولة المقصد من مختلف نقاط التصدير.

وهذه العناصر يجب أن تتوازن فيما بين بعضها البعض، وفيما بينها وبين الطلب السياحي. لأنه إذا ما اختل هذا التوازن فإن المستقبل السياحي للدولة المضيفة يتعرض للخطر.

ويتكون مركب الجذب من جملة عناصر أهمها[12]:

أ- العناصر الطبيعية مثل:

- أشكال السطح والغابات،
- المناخ

ب- عناصر من صنع الإنسان مثل:

- مناسبات ثقافية وحضارية هامة
- عناصر جذب تاريخية وحديثة
- الخدمات الترفيهية
- التقاليد وطرق معيشة الشعب
- جودة الطعام
- إمكانيات الترويح
- الأسعار المعقولة
- النظافة والظروف الصحية

وتختلف الأهمية النسبية المعطاة لكل عنصر من العناصر السابقة المكونة لما اصطلح على تسميته بالصورة السياحية لدولة المقصد السياحي من دولة لأخرى وبحسب اختلاف السائحين من الدول المصدرة للسائحين والذين تختلف طبائعهم وأذواقهم ومستحسناتهم ومستهجناتهم.

أما مركب الخدمات فله تأثيره الهام أيضا على الطلب السياحي ويتضمن عدة عناصر يمكن حصرها في البنية التحتية والبنية الفوقية، ونعدد منها[13]:

أ- البنية التحتية للسياحة:

- اشبكات المياه وصرفها،
- طرق النقل والمواصلات،
- الكهرباء والغاز ووسائل الاتصال والخدمات الصحية،
- البنوك ومؤسسات الخدمات المالية ...الخ.

ب- البنية الفوقية للسياحة:

- منشآت الإقامة كالفادق والمخيمات ...الخ،
- أماكن الاستقبال السياحي وماتب المعلومات السياحية،
- وكلاء السفر والشركات السياحية وماتب إيجار السيارات،
- المترجمين والأدلاء السياحيين ...الخ

2-4-3-مجموعة المتغيرات المتعلقة بالموقع: وتشمل[14]:

أ- المسافة التي تفصل بين السوق المصدر السياحة ودولة المقصد

ب- اتجاه دولة المقصد بالنسبة لهذه الأسواق وهل هي للجنوب أو للشمال.

ت- الاتجاه نحو زيارة أكثر من دولة واحدة أثناء الرحلة السياحية الواحدة

هذه العناصر والمتغيرات المتعلقة بالموقع تؤثر تاثيرا مباشرا على سلوكيات السائحين؛ ففي سياحة الأسفار الطويلة أو سياحة المقاصد البعيدة أصبح السائحون حريصين على استغلال وقتهم الذي في بلد المقصد استغلالا إيجابيا لتبرير وتعويض الوقت الذي ينفقونه في السفر الطويل والتكلفة الكبيرة التي يتحملونها في ذلك وترتيبا على ذلك فإن أي تقصير في الخدمات أو عدم تنظيم التسهيلات تنظيما ملائما سيقابل باحتجاج شديد من قبل السائحين. ومن المعروف أن كلمة النقد الشديدة من السائح تكون سلاحا مشهرا ضد دولة المقصد السياحي في الأوساط السياحية الدولية، مما يهدد مستقبلها السياحي بأوخم العواقب.

2-4-4-مجموعة المتغيرات المتعلقة بالروابط التي تجمع بين دولة التصدير السياحي ودولة المقصد السياحي: تدل الدراسات السياحية الميدانية التي أجريت في كثير من الدول على أن هناك ميلا للسفر إلى الدول أو المناطق التييتوفر لها بعض الروابط مع دول التصدير السياحي أو التي تجمع بينها عناصر مشتركة مثل اللغة، التقاليد المشتركة، الصلات التاريخية، العلاقات السياسية أو الاقتصادية الحسنة ...الخ. والسبب في ذلك هو الرغبة في الشعور بالأمان والانتماء لدى السائح خلال رحلته.

ثانيا- المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

انطلاقا من التوجه الاستراتيجي للدولة نحو التنمية المستدامة بشكل عام من خلال القانون 01-20 السابق ذكره، واعتبارا للدور الذي تلعبه السياحة في هذا المجال، فقد تم عن طريق وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة إعداد مخطط توجيهي للسياحة يمتد إنجازه في طموح زمني بآفاق سنة 2025.

هذا المخطط كان استنادا إلى الأحكام الواردة بنص القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وذلك في المواد من 07 إلى 53 منه؛ حيث أنه وعلى غرار قطات أخرى، يتم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كأداة من أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (م 22/ف2 من القانون 01-20)

وفي تقديمه ذكر أن هذا المخطط يعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، فهو:

- يعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة،
- يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها،
- يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة،
- يعتبر أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء بها في المنطقة الأورو متوسطية،

- يقدم لمحمل أنحاء البلاد ولكل من أجزاء الإقليم الوطني، التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار تنمية مستدامة.

ثالثا– تشخيص الإمكانات السياحة لمنطقة بسكرة:

سنقوم بتحليل إجمالي الإمكانيات السياحية المستدامة بولاية بسكرة من خلال الأبعاد التنموية الثلاث؛ (البعد الاجتماعي، الاقتصادي وكذا البيئي) وقبل ذلك نستعرض بإيجاز البيئة الإقليمية لمنطقة بسكرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

1– البيئة الإقليمية لمنطقة بسكرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

صنف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[15] الجزائر إلى ستة أقطاب سياحية كبرى، وتتموقع منطقة بسكرة في القطب السياحي للامتياز جنوب–شرق "الواحات".

يتكون هذا القطب من ثلاثة ولايات هي: غرداية، بسكرة والواد، يحده من الشمال: الأغواط، المسيلة، باتنة، خنشلة وتبسة ومن الشرق ليبيا ومن الغرب أدرار والبيض ومن الجنوب ولايتي إليزي وتامنغست.

وفيما يتعلق بمنطقة بسكرة محل الدراسة فقد حدد المخطط التوجيهي (الكتاب الثالث) مجموعة من المواقع الرئيسية ذات الأهمية السياحية متمثلة في:

- لوطاية، عين بن نوي، جبل الزاب، ليشانة، طولقة، الغروس، الدوسن، أولاد جلال، مليلي، واد جدي، شتمة، فم الغرزة، زريبة الواد، بادس، خنقة سيدي ناجي وجمينة.

2– تحليل الإمكانات السياحية لولاية بسكرة من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

تتنوع المصادر السياحية لكل منطقة وقد تغلب على إحداها الطابع الترفيهي أو الصناعي أو الثقافي ...، أو قد تتكرس فيها عدة طبوع في آن واحد.

والحديث عن التنمية المستدامة في الجانب السياحي لا يعني بالضرورة توافر الأبعاد الثلاثة بذات القدر أو ذات الأهمية على مستوى نطاق الجغرافيا السياحية الجزئية أو المحلية ، بقدر ما يعني توازن الاهتمام بهذه الأبعاد على المستوى الكلي للدولة أو القومي، ما يعكس في النهاية تنوعا وثراء في مصادر السياحة من جهة ومن جهة أخرى ضمان مقاربة شاملة تعنى بإدارة التوازن بين عناصر استمرار الحياة وعدالة الفرص وتكافؤها بين الأجيال المتعاقبة[16].

وفي هذا السياق سنعمد في الفقرات التالية إلى:

- محاولة رصد الإمكانات السياحية لمنطقة بسكرة وفق مقاربة التنمية المستدامة؛ أي من خلال الاجتهاد في حصر المصادر والمقدرات السياحية الآنية والمستقبلية ووضعها ضمن الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة؛ (البعد الاجتماعي، البيئي و الاقتصادي)
- محاولة لتثمين هذه الإمكانيات ضمن مقاربة تنمية مستدامة

2-1- البعد الاجتماعي:يمكن رصد البعد الاجتماعي للسياحة في ولاية بسكرة من خلال الإمكانيات التاريخية للمنطقة وكذا المقومات الثقافية.

2-1-1) الإمكانيات التاريخية: تتميز ولاية بسكرة بتنوع الحقب التاريخية وشواهدها الأثرية، ما يعطي للمنطقة خاصية الجذب السياحي التاريخي والثقافي في آن واحد.

وتبرز هذه الشواهد التاريخية من خلال آثار الحقبة الرومانية، الآثار الإسلامية و كذا مساهمات المنطقة في مدافعة الاحتلال الفرنسي من خلال المقاومات الشعبية والثورة التحريرية.

2-1-1-1)آثار الحقبة الرومانية والبربرية: وتتواجد معظم هذه اللآثار في مناطق: باديس, زريبة الوادي, أورلال , مليلي وتهودة حيث تتواجد بعض بقايا أعمدة, طولقة القديمة, ليوة, الحوش بسكرة,القنطرة, جمورة التي يتواجد في منطقة بني سويك جزء من مصرف عرف بمصرف الكاهنة الحاكمة البربرية التي زامنت الفتح الإسلامي الأخير للشمال الإفريقي, الفيض,لوطاية, لبرانيس,أولاد جلال, ليشانة ...

2-1-1-2) الآثار الإسلامية :تمتلك المنطقة رصيدا زاخرا من التراكم التاريخي منذ الفتح الإسلامي الأول لشمال إفريقيا وحتى عطاءات العلماء المتأخرين ومناقبهم خلال الفترة الحديثة.

وبعيدا عن الغوص في الأحداث التاريخية المتعاقبة والثرية لهذه المنطقة خلال الفترة الإسلامية، إلا أن المتفحص في للمكاسب السياحية التي توفرها هذه الأحداث وشواهدها يدرك مدى أهميتها وسهولة استغلالها في رسم صورة سياحية جذابة تعكس البعد الثقافي والهوية الحضارية للمنطقة.

وتبرز أهم الشواهد الممثلة للفترة الإسلامية للمنطقة في بعض المزارات والمساجد وكذا بيوت العلم والعلماء. ومن ذلك نعدد:

- مسجد سيدي عقبة: أين يتواجد ضريح الصحابي عقبة بن نافع الفهري، الذي كان أول من باشر الفتح الإسلامي لشمال إفريقا، إلى أن قضى رفقة أبو المهاجر دينار شهيدا مع ما يربو عن ثلاثمائة من جنده في قتال مع كسيلة الزعيم البربري في منطقة تهودة؛ التي تكون بالتالي جامعة لمشهد تاريخي متداخل بين العهد الروماني والعهد الإسلامي.
- مزارة سيدي خالد: المعروف لدى بعض المؤرخين بخالد بن سنان العبسي تعرف هذه المزارة بمهرجان سنوي ليلة25 و26 رمضان , حيث تقام به احتفالات وتجمعات من مختلف مناطق الوطن،
- الزوايا ضمن إطار البعد الصوفي مثل الزاوية التجانية، الزاوية القادرية، الزاوية العثمانية وكذا الأضرحة التي لها حضور في الوجدان الشعبي كمقام سيدي زرزور، ...
- المساجد العتيقة كمسجد سيدي مبارك بخنقة سيدي ناجي، إضافة لاحتواء الكثير منها على مخطوطات علمية،
- مساكن العلماء الذين لهم صيت وموروثهم من المكتبات والمخطوطات العلمية وكثير منهم من كان ضمن الفاعلين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كالشيخ الطيب العقبي، محمد خير الدين والشيخ عبد المجيد حبة...،

2-1-1-3) فترة مدافعة استدمار الصليبية الفرنسية : تتمتع الولاية بعدة شواهد أثرية عن أحداث الفترة المتعلقة بمدافعة الاستدمار الصليبي الفرنسي بدءا بالمقاومات الشعبية وحتى الثورة التحريرية، ما يمكن استثماره إضافة إلى غيره مما ذكرنا كعوامل امتياز للاستقطاب السياحي التاريخي.

ومن ذلك نجد:

- المقاومة الشعبية التي كان مسرح أحداثها واحة الزعاطشة بليشانة تحت قيادة الشيخ بوزيان لفترة امتدت فوق أربعة (04) أشهر من 16 جويلية حتى 26 نوفمبر 1948م، وانتهت بإبادة جماعية للمقاومين من طرف الصليبين والقيام بأعمال إرهابية كقطع رأس الشيخ بوزيان وولده وتعليقهما على أبواب مدينة بسكرة،
- مقاومة الشيخ المختار الجلالي بأولاد جلال سنة 1847م، ثورة لبازيد (العامري) سنة 1876 ...
- معالم عن الثورة التحريرية كمعركة أرشمنضاض بعين زعطوط التي تبعها إسقاط طائرة حربية فرنسية، ... الخ.

2-1-2)المقومات الثقافية: ويقصد بالثقافة حسب تعريف منظمة اليونسكو العالمية يقصد بها «جميع السمات الروحية ,والمادية , والفكرية, والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه ,أو فئة اجتماعية بعينها ,وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة ,كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته , وتجعل منه كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة بالعقلانية ,والقدرة على النقد ,والالتزام الأخلاقي ,وعن طريقها يهتدي إلى القيم ويمارس الاختيار ,وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه, والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته ,والبحث عن مدلولات جديدة,وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه»[17].

وإذا أخذنا هذا المفهوم كمنطلق، يمكن أن نعدد بعض عناصر المقومات الثقافية الموجودة بالولاية منها:

- انسجام التنوع الإثني وما يستصحبه ذلك من علاقة تفاعلية في العادات والتقاليد لمجموع الفئات الاجتماعية واحتفاظها ببعض الخصوصيات في آن واحد، فنجد العربي بتعدد مشاربه القبلية (أولاد رحمة، أولاد نايل، أولاد زيان ...) والأمازيغ الشاوية،
- الفلكلور الشعبي المتميز والمتمايز في آن واحد في الغناء والرقص، كفرق الرحابة، المزمار ...
- الألعاب الشعبية المتعددة والتي وإن لم تعد تمارس بذات الحال في الماضي، إلا أنه يحتفظ بقواعدها وبأدائها لدى بعض أطياف المجتمع كالخربقة، السيق ...الخ.
- التراث الصوفي المبرز في جوانب فلكلورية وبعض الطبوع الغنائية كفرق الإخوان والمديح الديني وحتى الحضرات، أو في شاكلة مراسيم دينية – على الطريقة الصوفية – كالوعدات والزيارات للأضرحة ...إضافة إلى بعض التظاهرات والمهرجانات وإن كانت محدودة في كونها عادة تدرج عليها المنطقة كعيد التمور مثلا.

2-2- البعد البيئي: يقصد بالبيئة "علاقة الكائنات الحية بالبيئة التي يعيش فيها والتي هو جزء منها، والإنسان باعتباره مخلوقا له جوانب عضوية فهو يسلك وفق القوانين الأساسية التي تنظم حياة الكائنات والمخلوقات الأخرى. وتعرف أيضا على أنها كل العناصر الحياتية التي توجد حول وعلى وداخل الكرة الأرضية من طاقة وهواء وحيوانات ونباتات ومجتمعات إنسانية".[18]

وتزخر الولاية بتنوع بيئي مهم يجمع بين الطبيعة الجبلية والطبيعة الصحراوية؛ حيث يرصد عدة مناطق تتمع بعذرية بيئية خالصة يمكن لها أن تشكل داعما رئيسا للعنصر البيئي في مقاربة التنمية السياحية المستدامة ومن ذلك نذكر:

- ✓ منعرجات منطقة مشونش ومشارف غوفي ذات العنصر الأمازيغي،
- ✓ القنطرة وإطلالتها الجبلية نحو منطقة الأوراس،
- ✓ المنطقة الممتدة من البرانيس حتى بني سويك مرورا بجمورة وتقترب منها عين زعطوط؛ حيث تتميز الأولى بشريط جاذب ممثلا في واد متنوع من أشجار النخيل وأشجار مثمرة أخرى في آن واحد، ما يعكس تزاوجا بيئيا نادرا بين طبيعتين مختلفتين صحراوية وجبلية في نطاق واحد أيضا، بينما تتميز الثانية بطابعها الجبلي المحض ...
- ✓ غابات النخيل المنتجة لأجود أنواع التمور عالميا (دقلة نور) وتملك شهرتها على الصعيدين المحلي والدولي..

2-3- البعد الاقتصادي: سنتناول في هذا البعد الموارد الاقتصادية التي لها مساهمة في العملية السياحية وديمومة نشاطها؛ إذ أن الاهتمام بالسياحة لا يعني الترفيه والترف النفسي للسائح فقط بقدر ما هو ضرورة اقتصادية ووسيلة هامة تسهم في عملية الانماء الكلي ومصدر دخل لكثير من عناصر الدورة الاقتصادية.

من هنا يكون الاهتمام بالعنصر الاقتصادي بما يفيد أولا في الحفاظ على المكتسبات السياحية وتطويرها وفي المقام الثاني في كيفية جعلها تساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية وإنمائها.

وفي هذا السياق يمكن أن نعدد بعض المقومات الاقتصادية للسياحة في ولاية بسكرة كالتالي[19]:

2-3-1- المنشآت القاعدية وخطوط النقل:

2-3-1-1- شبكات الطرق: حيث تمتد شبكة الطرق البرية بالولاية على مسافو 2389,74 كم مقسمة كالتالي:

- 550,10 كم طريق وطني
- 482,70 كم طرق ولائية
- 1356,94 كم طرق بلدية منها 797,40 كم غير معبدة.

بينما تمتد شبكة النقل بالسكك الحديدية على مسافة 130,13 كم من الشمال إلى الجنوب بثلاث محطات رئيسية، على أن هذه الشبكة تستغل أساسا في النقل المتعلق باالأنشطة الاقتصادية دون الأسفار الاعتيادية.

تحوي الولاية أيضا مطارا تمارس فيه الرحلات الدولية إضافة إلى الرحلات الوطنية.

2-3-1-2- المنشآت الفندقية: تضم الحظيرة الفندقية خمسة فنادق مصنفة بطاقة استيعاب تقدر في المجمل بـ: 767 سرير إضافة إلى 14 فندق غير مصنف.

2-3-1-3- المصادر الحموية: تحوي الولاية أربع محطات حموية:

- ✓ حمام الصالحين، بسكرة
- ✓ حمام البركة، الحاجب،

- ✓ حمام الشفاء، الشقة (وهو خارج دائرة الاستعمال حاليا)
- ✓ حمام الروضة، عين الحامية،

2-3-1-4: المنشآت التعليمية:إضافة إلى المنشآت التعليمية للأطوار الأساسية والتي تتضمن 353 مدرسة ابتدائية، 120 متوسطة و42 ثانوية، فإن الولاية تضم جامعة متمثلة في جامعة محمد خيضر ، وفي مجال التكوين المهني نحصي معهدان 15 مركزا تكوينيا .

2-3-1-5: الهياكل الصحية: مع الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الصحية في الجزائر، فقد استفادت الولاية من توسعة هامة –وما تزال- على مستوى الهياكل الصحية والتخصصات المختلفة، لتشمل حاليا الخارطة الولائية في هذا المجال 14 مؤسسة عمومية ما بين استشفائية وأخرى جوارية.

2-3-2- القطاع الزراعي: تعتبر المنطقة زراعية بامتياز، حيث شهد هذا القطاع نقلة نوعية كنتاج لسياسة الدعم الفلاحي وللمردود الاقتصادي المحفز المحصل من ورائه. فنجد أن 77% من الأراضي مصنفة كمناطق زراعية، أين تعرف إنتاج التمور في المقام الأساسي يضاف إليها الخضراوات المختلفة بشكليها الفصلي أو المنتجة وفقا للزاعة المغطاة.

2-3-3- القطاع الصناعي:تعرف الولاية نسيجا صناعيا متنوعا، يتكون من 07 مؤسسات من القطاع العام و حوالي 60 مؤسسة أخرى في القطاع الخاص.

هذا القطاع ينتج عدة أصناف كصناعة الكوابل، المنتوجات الغذائية، النسيج، الخشب، تعبئة المياه المعدنية ...

وما يجدر الإشارة إليه هنا هو قطاع الصناعات التقليدية التي يعد عاكسا للمركب الثقافي الأصيل للمنطقة؛ إذ نجد عدة صناعات تقليدية عديدة أهمها صناعة الخزف, الفخار والحلي التقليدية,وبعض الصناعات الأخرى مثل: الألبسة الصوفية, صناعة الجلود والحدادة...

وفي هذا السياق فإنه توجد عبر الولاية أربع وحدات للصناعة التقليدية وهي: مركز الصناعة للزرابي والطرز(بسكرة)، وحدة الغزل والنسيج . الفتح .(سيدي خالد)، وحدة الخزف والفخار التقليدي(مشونش)، وحدة الخزف والفخار(القنطرة).

رابعا-كيفية تثمين الإمكانيات السياحية لولاية بسكرة وفق لمقاربة التنمية المستدامة:

استئناسا بالدليل المقدم من طرف المنظمة العالمية للسياحة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة[20]، يمكن أن نقدم بعض المتطلبات التي يتعين الاعتماد عليها لتحقيق بيئة سياحية نشطة وتفي بضرورات التوازن الثلاثي البيئي، الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال النقاط التالية:

1- الاستمرارية الاقتصادية: حيث يتطلب ذلك من الجهات المعنية بقطاع السياحة ولا نقصد بذلك الجهة القطاعية المكلفة بذلك من الناحية الإشرافية فقط، وإنما جميع الجهات التي لها علاقة بموضوع السياحة، إذ تتحمل كل منها مسؤولية في تحديد الجدوى الاتصادية من المشاريع السياحية بالمنطقة، سواء كانت مديرية السياحة ومصالحها المختلفة، الجماعات المحلية ممثلة في الولاية والبلديات، المجتمع المحلي من خلال جمعياته والمؤسسات االاقتصادية النشطة في هذا الميدان. ويتطلب ذلك دراسة مستفيضة عن:

- السوق ومعطياته بغرض فهمه،
- إيجاد الظروف التجارية الجيدة من خلال:
  - ثقافة المعاملة،
  - فعالية الدخول إلى السوق،
  - وفرة اليد العاملة ذات النوعية السياحية.
- تقديم صورة جاذبة للمقصد السياحي والاحتفاظ بها كعلامة خاصة (عروس الزيبان)؛ حيث تثمن هذه الصورة بكونها:
  - صورة إيجابية ومتناسقة،
  - تضمن الأمان والتأكيد عليها في الممارسات الفعلية،
  - تحافظ على الطبيعة للمحيط بمختلف أشكاله: الثقافي، الجغرافي، ...الخ
- مساعدة المؤسسات من خلال برامج تكوينية ونوعية في هذا المفهوم حول الاستمراية الاقتصادية.

2- ازدهار محل المقصد السياحي: ويكون ذلك من خلال:

- تقليل الفوارق في الدخل بين سكان المقصد السياحي عن طريق عدة أشكال، كتشجيع المؤسسات المستثمرة مثلا على الأنشطة الاجتماعية ذات البعد التعليمي وإلزامهم أيضا بالمساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال استخدام اليد العاملة المحلية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود بعض النصوص القانونية في قانوني الشغل والجباية تدفع نحو هذا الاتجاه، إلا أن المسألة تحتاج إلى جهد توعوي وحرص من السلطات العمومية على إلزام المستثمرين بهذه التوجيهات لتقليص الفوارق بين سكان المقصد السياحي الواحد.
- تعزيز الروابط بين المؤسسات من خلال تشجيع شبكة التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية النشطة في هذا المجال. ومن خلال ملاحظة الصورة العامة للمؤسسات في ولاية بسكرة يمكن القول أن الأمر يحتاج من السلطات العامة المحلية الدفع أكثر نحو هذا التنسيق باتجاه ترقية الحياة الاقتصادية السياحية وذلك عبر مجموعة من الآليات منها مثلا: الدورات الاقتصادية من طرف غرف الصناعة والتجارة، الملتقيات العلمية في الجامعة والتي يدعى إليها المستثمرون الرواد كما المبتدئون، تشكيل خريطة علاقات مع المؤسسات ...

3- الجودة: ويكون ذلك عن طريق:

- توسعة نوعية عروض العمل بالتوقيت الكامل بدل الجزئي، بما يدفع إلى الاطمئنان المجتمعي في استمرارية نشاطه المهني،
- فتح تكوين جامعي يتجه نحو الأنشطة السياحية، غير أن التفكير في ذلك يكون بحذر؛ إذ يفضل إبرام تعاقدات للتكوين بالنتائج بين الجامعة والجهة المشرفة على موضوع إدارة النشاط السياحي، تفاديا لمشكلات التكوينات غير المتوافقة مع الاحتياجات السوقية،

- قيام مفتشية العمل بدورها الرقابي في احترام قانون العمل وعمليات الشغل المختلفة والالتزام بالتكزين المستمر لدى المؤسسات الخاصة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المؤسسات العمومية هي الأكثر التزاما بالإجراءات القانونية بحكم الرقابة المفروضة عليها وإن كانت فعاليتها محل العديد من التساؤلات.

4- العدالة الاجتماعية: ويقصد بذلك تعظيم فرص الأشخاص في إمكانية كسب ظروف العيش الجيدة وذلك من خلال:

- سياسات التشغيل المحلي والتي تدفع نحو تشجيع منح فرص العيش الممكنة للأكثر حرمانا،
- تكييف التكوينات المهنية مع متطلبات سوق الشغل السياحي وضمان تعاقدات مع المؤسسات للاستفادة منها مستقبلا،
- تنمية المساهمة السياحية في الاقتصاد اللارسمي وذلك كون الأشخاص المعدمين عادة ما يكونون على اتصال واحتكاك بالزائرين ويجتهدون في الاستفادة من دخول جراء أنشطة تجارية غير مراقبة.

5- إرضاء الزائرين: وذلك من خلال:

- تحسين مسالك الوصول إلى المقصد السياحي وهذا الأمر يتضمن تحسين خطوط النقل الموجودة حاليا والتي لا تفي في الحقيقة بمتطلبات النشاط السياحي النوعي، فعروس الزيبان لا تزال تفتقر إلى وسائل النقل الجماعي العمومي ذات النوعية كالترامواي مثلا، كما أن خط السكة الحديدية المساهم في التنقل بين المقاصد السياحية القريبة من المنطقة وإليها غير مهيء لنقل الركاب دون البضائع،
- ضمان الابتزام بحماية الزائرين، من خلال تعزيز التواجد الأمني وخفض معدلات الجريمة، علما أنه من المتعارف عليه أن المدن الجزائرية ومنها مدينة بسكرة تعرف نقصا فادحا في الأمن الاجتماعي المحلي ولا نتحدث هنا عن ظاهرة الإرهاب العارضة في البلاد، لكن عن حالات السرقة واللاأمن المنتشرة في الأوقات الليلية خصوصا وفي كثير من المناطق العامة أيضا،
- رقابة وقياس رضا الزائرين عن جودة إقامتهم. وفي هذا السياق يقترح تكوين مرصد خاص لسبر الآراء يتبع مديرية السياحة للولاية يقوم بدراسة دورية ومستمرة لمقبولية الأداء السياحي لدى الزبون.

6- **الرقابة المحلية:** فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة[21].

وهذا يكون من خلال جعل المجتمع المجتمع المحلي عن طريق تمثيلياته الانتخابية والجمعيات المختلفة أن يساهم في نشر التوعية الثقافية حول الرقابة المجتمعية للسلوك العام تجاه السائح بما يعزز من تعميق مفهوم الاستقبال والحفاظ على الفرص الاقتصادية من جهة والوعي بضرورة المفاصلة بين هذا السلوك وحماية المركب الثقافي للمجتمع من الضياع.

7- راحة المجتمع المحلي: تحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي من خلال إقرار منظومة تسمح باستمرار الفرد في المجتمع المحلي في قضاء حاجاته اليومية بسهولة ويسر ودون تعطيل لمصالحه بسبب الزائرين الجدد، أو التنغيص على حياته بسلوكات الوافدين المؤقتين.

وفي هذا الإطار يتم السعي إلى:

- تقليل الازدحام، خصوصا في ساعات الذروة. ومن الملاحظ أن مدينة بسكرة ورغم العد غير المتنامي للسائحين حاليا، إلا أنها تعرف ازدحاما مقلقا في خطوط السير المختلفة ما يدفع نحو ضرورة تبني ثقافة المواصلات العامة كحل مؤقت على الأقل لحين انجاز مسالك جديدة تساهم في التخفيف من هذا الضغط،
- ضمان مشاركة المجتمع المحلي في برامج تهيئة المحيط، ومن الملاحظ أن هذا الدور تحيط به علاقة جدلية في كل القطاعات تقريبا حول أي المقاربات نعتمد: التخطيط المحلي أم المركزي؟

8- الغنى الثقافي: لا شك أن واحدا من أهم ما تتمتع به المنطقة سياحيا هو الرافد الثقافي من خلال الشواهد التاريخية المختلفة أو من خلال العادات والسلوكات المجتمعية المتأصلة – وإن كانت قد بدأت تمتد إليها بعض مناحي الثقافة المدنية المناوئة للمفهوم التقليدي – ورغم الجهود والأموال المرصودة لترميم بعض المناطق الأثرثة، إلا أن هنالك مسلكا معينا يتمثل في غياب مهارة الترميم التي تعطي للمكان صورته التاريخية بمواصفاته الأصلية دون الابتداع في تقنيات البناء المعاصرة. وكمثال على ذلك: ترميم بعض المساجد بخنقة سيدي ناجي التي تبدي للعيان ضعف مهارة مرممها وافتقاده للحس بالجانب التاريخي للمنطقة، كذلك الحال إذا أخذنا منطقة السوق المغطاة التي يمكن لها أن تكون ذات بعد سياحي داخل المدينة إن أحسن الاعتناء بتهيئتها الهندسية وحتى توزيع الأنشطة بداخلها.

9- الاستعمال العقلاني للموارد: تعتبر المنطقة كما هو الحال في معظم البلاد غنية بالمورد الطبيعي وذات كثافة سكانية أقل من أن تؤدي إلى الاستهلاك المفرط في هذه الموارد، إلا أن الأمر لا يقتصر على حجم الاستغلال المتجاوز للعقلانية المؤدية إلى ضياع حق أجيال المستقبل، بل إن الإشكالية التي يجب أن نحسن الإجابة عليها هي: ما هي الطريقة المثلى لاستغلال الوفرة الطبيعية؟

وهنا يمكن الحديث مثلا عن عمليات التدوير للنفايات بما يحسن من عقلانية الاستغلال للموارد من جهة والمحافظة على البعد البيئي من جهة ثانية.

10- نقاء البيئة: ويتأتى ذلك من خلال عدة إجراءات منها:

- إلزام المؤسسات ذات المخرجات السلبية للبيئة بمعالجة نفاياتها واعتماد مندوب دائم داخل هذه المؤسسات،
- إلزام المؤسسات الصحية باعتماد الإجراءات القانونية في معالجة نفاياتها الصحية،
- نشر التوعية الثقافية للمجتمع في كيفية إدارة القمامات المنزلية وإن تطلب ذلك جهدا كبيرا وحالة من اليأس أحيانا، إلا أن المباشرة والمصابرة على الأخطاء السلوكية لبعض أفراد المجتمع من جهة وتعزيز هذه الثقافة البيئية في المدارس، الجامعات والمساجد ... يسهم في التقليل من حدتها والوصول إلى الأمثلية في مرلاحلة لاحقة.

خاتمـــــة:

أصبح موضوع السياحة من الشواغل الأساسية للسلطات المركزية للبلاد وعلى المستوى المحلي أيضا. ويبرز هذا الاهتمام في ولاية بسكرة من خلال عدة شواهد منها:

- الملتقيات العلمية التي نظمت على مستوى الجامعة أو من طرف بعض الجمعيات المهتمة بالشأن السياحي،
- الإنشاءات الجارية في مجال الفندقة والإيواء،
- محاولة إرساء تقليد لبعض التظاهرات ذات البعد المحلي والوطني،

ورغم ما تحمله هذه الممارسات من مشجعات ومحفزات للتنمية السياحية، إلا أنها تبقى محدودة ضمن بعض الفئات وغير كافية في منظورنا لتحقيق مبتغى فكرة التنمية المستدامة التي تستغل المورد الموجود وتحافظ على استمراره لإفادة الأجيال القادمة باعتبارها تحوز فيه حق الإنسانية.

وما نعتقده في ذلك أن الوصول إلى هذا الهدف، لا يقتصر فقط على الإنشاءات المادية والتجمعات الظرفية، بل إن أساس تحقيقه هو نشر الوعي بمفهوم التنمية المستدامة من الفرد والأسرة والمجتمع أساسا مرورا بالمسؤول العمومي والقطاع الخاص.

إن هذه التوعية تفرض صياغة برنامج عملي متكامل يكون بمثابة عقد اجتماعي بين كل فاعل في البيئة الداخلية ويفرض سياقه بالتالي على المدخلات السلبية للبيئة الخارجية، ويتم ذلك عبر:

- التربية المدنية في المدرسة بأهمية هذا النشاط في الاقتصاد الوطني مع التركيز على البيئة المحلية من خلال:
  - غرس قيمة البيئة في ذهن التلميذ وأحقية الجميع في الاتفادة منها حاضرا ولاحقا،
  - تنظيم زيارات دورية للتلاميذ للمناطق السياحية بالولاية بشعارات تكرس فكرة الاستدامة،
  - تشجيع التلاميذ على إجراء بحوث عملية تعنى بمفاهيم السياحة والمحافظة على البيئة،
- إلزام القطاع الخاص بتبني بعض المشروعات السياحية ولا يشترط أن تكون إنشاء ماديا، بل قد تكون رعاية نشاطات جمعوية في هذا الشأن ويكون ذلك كتسهيل أو تحفيز استثماري في المنطقة،
- تحفيز الجمعيات المشتغلة في الميدان وإثراء نشاطها في التحسيس بقيمة هذا المورد في حياتنا،
- التحسيس الإعلامي المستمر من خلال القنوات المتاحة كالإذاعة المحلية، أو منابر المساجد من خلال إبراز القيم الدينية في هذا المجال،
- إشراك المجتمع المحلي في بعض النشاطات والتي لا يمكن أن تكون دائما طوعية، بل بعوائد مادية يستفيد منها ولو جزئيا كإسناد إطعام بعض السواح للعائلات مثلا،
- التوأمة مع بعض المناطق ذات الترابط السياحي بغرض تبادل الخبرات وتعضيد الإمكانيات

[1] (ملوخية) أحمد فوزي، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص 41.
[2] historique du développement durable, sommet mondiale de développement durable, Johannesburg, 2002,p2
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية ، العدد 77، الصادرة في 30 رمضان عام 1422 ه الموافق 15 ديسمبر سنة 2001 م.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية ، العدد 77، الصادرة في 30 رمضان عام 1422 ه الموافق 15 ديسمبر سنة 2001 م.
[5] (فؤاد) نشوى، التنمية السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 9.
[6] (ملوخية) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 44.
[7] (حفني) لمياء السيد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 61.
[8] (ملوخية) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 50.
[9] (حسنين) جليلة حسن، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 15.
[10] (فؤاد) نشوى، مرجع سابق، ص 12.
[11] (فؤاد) نشوى، مرجع سابق، ص ص 16-22.
[12] (حفني) لمياء السيد ، مرجع سابق، ص 62.
[13] (مقابلة) أحمد محمود، صناعة السياحة،دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007، ص 29
[14] (فؤاد) نشوى، مرجع سابق، ص ص 16-22
[15] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ' س 2025'، الكتاب الثالث، ص 77
[16] (تومي) ميلود و(بن فرحات) عبد المنعم، مقومات بناء تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية والتنمية المستدامة، جامعة مستغانم 04 05 نوفمبر 2014.
[17] www.unesco.org، الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، منظمة اليونسكو، تصفح يوم 05 مارس 2014، الساعة 14:00
[18] (ملوخية) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 52.
[19] Monographie de la wilaya de Biskra, www.andi.dz تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2014، الساعة 18:15.
[20] Vers un tourisme durable, guide à l'usage des décideurs, PNUE, ONT, 2006, pp 18-51
[21] (محمد الحسن) عبد الرحمان، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011.